مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :1252

الرباط في : 14/7/2017

إلى السيد رئيس الحكومة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

التضييق على حق التخابر بين المحامين ومعتقلي حراك الريف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد رئيس الحكومة،
يعتبر حق الدفاع من الحقوق المقدسة كونيا بمقتضى المواثيق الدولية ووطنيا بمقتضى الدستور المغربي وباقي القوانين التنظيمية والعادية التي تؤطر حقل العدالة ببلادنا، ومن موجبات حق الدفاع الحق في التخابر مع المتهمين المتابعين في حالة اعتقال كما هو الشأن للمتابعين في ملف حراك الريف بالحسيمة.
وأن هيئة الدفاع تعاني من عدة عراقيل إدارية منعتها من التخابر مع معتقلي الحراك، حيث بتاريخ 2017/6/30 بقيت في انتظار إحضار المعتقلين بالسجن المحلي عكاشة لمدة تزيد عن الساعة والربع، وغياب بنية استقبال عادية تحترم سرية المخابرة حيث خصص لهم جميعا قاعة واحدة وصغيرة مع وجود قاعات مغلقة، وهو ما منعهم من التخابر بشكل قانوني وطبيعي وفقا للمعايير القانونية التي تمكن من أداء رسالة الدفاع على أكمل وجه، وهو الأمر التابث من خلال المراسلة التي وجهتها هيئة الدفاع إلى السيد قاضي التحقيق.
لذلك أسائلكم السيد رئيس الحكومة :
- عن الإجراءات المتخذة لإيقاف هذه الخروقات وتمكين هيئة الدفاع من التخابر مع المعتقلين بشكل طبيعي وباحترام تام للمعايير القانونية الواجبة التطبيق؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بقالي نجيب